الأنباء
الاحد 1 يوليو 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

مسيرة ريادية على مدار نصف قرن

«المركزي» يحتفل باليوبيل الذهبي

لقطة جماعية لقيادات وموظفي بنك الكويت المركزي حاليا ويتوسطهم المحافظ د.محمد الهاشل

يحتفل بنك الكويت المركزي باليوبيل الذهبي لصدور القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي، وتنظيم المهنة المصرفية، كونه الإطار القانوني والتشريعي لإنشاء «المركزي»، وقيادته لمسيرة بناء وتطوير النظام النقدي المعاصر في الكويت.

وأصدرت وكالة الأنباء الكويتية، تقريرا قالت فيه إنه سبقت صدور هذا القانون جهود مضنية لمجلس النقد الكويتي، الذي عمل منذ إنشائه على الإعداد للتحول الى بنك مركزي، لتكلل هذه الجهود في 30 يونيو 1968 بصدور القانون رقم 32 لسنة 1968، وتنتقل مهام مجلس النقد الكويتي الى بنك الكويت المركزي.

وأسند القانون 32/1968 مهام أخرى لـ «المركزي»، تعزيزا لسيادة العملة الوطنية واختصاص السلطة النقدية والرقابية ممثلة بـ «المركزي»، لممارسة امتياز إصدار الدينار الكويتي نيابة عن الدولة.

وتؤكد نصوص القانون المشار إليه ترسيخ مبدأ استقلالية السلطة النقدية، بما يكفل مصداقيتها، وبالتالي فاعلية قراراتها في مجالات عملها، إلى جانب توضيح المسؤوليات والاختصاصات والصلاحيات المنوطة ببنك الكويت المركزي، وبما يلبي بشكل خاص اعتبارات الحوكمة والإدارة الرشيدة في أعمال البنك المركزي.

وتعود المسيرة النقدية في الكويت الى ما قبل اكتشاف النفط فيها عام 1936، وبداية تصديره عام 1946، إذ كان الغوص على اللؤلؤ والسفر للتجارة هما مجالا النشاط الاقتصادي الرئيسيان في الكويت، وارتبطت بهما نمو صناعة السفن الخشبية، وكانت هناك بعض الأنشطة الاقتصادية المحلية، كالزراعة وصيد الأسماك والرعي.

وحدد هذا الهيكل الاقتصادي المعالم الأساسية للنظام النقدي في الكويت قديما، الذي انحصر بتداول بعض العملات لدول كبرى حينذاك، ولذلك يبرز إصدار وتداول أول عملة كويتية (بيزة) في عام 1886، في عهد المغفور له حاكم الكويت الخامس الشيخ عبدالله بن صباح الصباح (عبدالله الثاني) كخطوة رائدة في توقيتها ورمزيتها في مسيرة نشأة النظام النقدي في الكويت، وجسدت الطابع السيادي لإصدار العملة باعتباره امتيازا سياديا تمارسه السلطة.

وتبقى كلمة رئيس مجلس ادارة مجلس النقد الكويتي ورئيس دائرة المالية والاقتصاد آنذاك، أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح، في أولى جلسات المجلس خطا عريضا للتطلعات الوطنية بشأن العملة الوطنية، إذ قال رحمه الله: «إننا نأمل في أن يكون النقد الكويتي من أقوى النقود مركزا في العالم، وان يكون إصداره خطوة مباركة في تاريخ الوضع الاقتصادي والمالي لمنطقة الخليج العربي». وتعكس هذه العبارات الرؤية الريادية، التي تجسدت عمليا بتحديد قيمة الدينار الكويتي بموجب قانون النقد الكويتي عند 2,48828 غرام من الذهب، وهو القدر الذي يساوي في ذلك الوقت قيمة جنيه استرليني.

تحولات اقتصادية

وتسارعت في أعوام الستينيات وتيرة التحولات الاقتصادية في الكويت مع زيادة معدلات إنتاج وتصدير النفط وما صاحب ذلك من زيادات في إيرادات ومصروفات الحكومة، حيث بلغت المصروفات الحكومية في السنة المالية (1970/69) نحو 214,2 مليون دينار (706,8 ملايين دولار) في وقت ارتفع فيه الناتج المحلي بالاسعار الجارية آنذاك الى 989 مليون دينار (نحو 3,3 مليارات دولار).

معالجة الأزمة

وبانتهاء عقد الثمانينيات من القرن الماضي بما انطوى عليه من محيط متلاطم الامواج، ومطلع التسعينيات جاءت كارثة الغزو العراقي الآثم للكويت بما حمله من دمار وتدمير لمختلف البنى الاساسية للاقتصاد الوطني ومن ضمنها النظام النقدي للكويت.

وتعتبر فترة الاحتلال العراقي الآثم التي امتدت سبعة اشهر فترة عصيبة واستثنائية بكل المقاييس تعرضت خلالها مسيرة بناء وتطور النظام النقدي للكويت لضربة مدمرة تعطلت بفعلتها تلك المسيرة وامتدت تداعياتها لعدة أعوام بعد التحرير.

وشكلت قرارات بنك الكويت المركزي وإجراءاته خلال الازمة المالية العالمية نقلة مبتكرة للنهج الاحترازي، لاسيما ان الاقتصاد الكويتي كباقي اقتصادات العالم لم يكن بمعزل عن تداعيات الازمة المالية، اذ واجه هذه الأزمة من موقع قوة باتخاذ اجراءات سريعة وحاسمة لزيادة تحصين الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي المحلي.

أجواء الثقة

ووصل عدد الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة «المركزي» في سبتمبر عام 2016 الى 138 وحدة تتمثل في 11 بنكا كويتيا و12 فرعا لبنوك أجنبية منها 3 فروع لبنوك عالمية و9 فروع لبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي وشركتا تمويل و71 شركة استثمار، منها 40 شركة إسلامية إضافة الى 42 شركة صرافة.

إشادات دولية

ونال «المركزي» إشادات دولية وعالمية لدوره المتميز، اذ اعتبرت وكالة ستاندردز اند بورز، في تقريرها في مارس 2016 ان التحسن في المخاطر المصرفية جاء نتيجة تعليمات اكثر حصافة من قبل الجهات الرقابية في حين رأت وكالة التصنيف العالمية موديز، ان البنوك الكويتية مراقبة بشكل جيد من قبل «المركزي».

وفي نفس السياق، قالت وكالة فيتش، العالمية للتصنيف الائتماني إن السياسات الرقابية الحصيفة والصارمة التي يطبقها «المركزي» ساهمت في تحسين جودة الرسملة والسيولة والربحية لدى القطاع المصرفي.

وأخيرا قيمت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أداء بنك الكويت المركزي في عام 2015 بمستوى (ايه.ايه.ايه) وقالت في العام الماضي: «نرحب بمبادرة بنك الكويت المركزي التي عززت فيه مراقبة القطاع المصرفي والمالي من المخاطر المحتملة من خلال وضع إطار عمل رسمي لتفعيل إجراءات التحوط الكلي وإصلاحات لتسهيل استرداد الديون».

138 مؤسسة تخضع لرقابة «المركزي».. بنوك وشركات تمويل واستثمار وصرافة

إجراءات «المركزي» منذ 2008.. نموذج يحتذى في إحتواء إنعكاسات الأزمة المالية

«المركزي» ينال إشادات دولية وعالمية لدوره المتميز

في تغريدة له أمس

ترامب: زيادة إنتاج النفط ربما تصل إلى مليوني برميل

تلقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز اتصالا هاتفيا من رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترمب. وحسب وكالة الأنباء السعودية (واس)، أكد الزعيمان خلال الاتصال على ضرورة بذل الجهود للمحافظة على استقرار أسواق النفط ونمو الاقتصاد العالمي، والمساعي التي تقوم بها الدول المنتجة لتعويض أي نقص محتمل في الإمدادات.

وقال الرئيس الأميركي في تغريدة أمس إن الملك سلمان وافق على طلبه زيادة إنتاج النفط «ربما يصل إلى مليوني برميل» لتعويض نقص الإنتاج من إيران وفنزويلا.

وقال مصدر في قطاع النفط لـ «رويترز» قبل أيام إن السعودية، تعتزم ضخ ما يصل إلى 11 مليون برميل يوميا من الخام في يوليو بعد أن اتفقت أوبيك مع روسيا ودول أخرى حليفة منتجة للنفط على زيادة الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا.

نتيجة تعافي النشاط غير النفطي وزيادة إنتاج النفط

«الوطني»: 2,5٪ نمو متوقع للاقتصاد الإماراتي في 2018

توقع بنك الكويت الوطني أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الإماراتي في 2018ـ2019 على نحو معتدل وذلك على مدى سنتين متتاليتين من 0,8٪ في العام 2017 ليصل إلى ما يقارب 2,5٪ و3,3٪ في 2018 و2019 على التوالي. وقال التقرير ان الاستثمارات في البنية التحتية ستستمر بدعم نمو الاقتصاد غير النفطي وزيادة إنتاج النفط نتيجة لقرار أوبيك وشركائها بزيادة الإنتاج الذي لا يوضح حتى الآن حصة الإمارات أو الدول الأخرى من هذه الزيادة.

وفي ضوء التوقعات بارتفاع إنتاج النفط اعتبارا من منتصف 2018، توقع التقرير أن يتعافى نمو النفطي من سالب 3٪ في 2017 ليصل إلى 0,6٪ في 2018 وإلى 1,5٪ في 2019. وتشير البيانات الرسمية الأخيرة إلى بلوغ متوسط إنتاج الإمارات للنفط الخام 2,87 مليون برميل يوميا في مايو بعد أن سجل أول ارتفاع له في مارس بواقع 1,6٪ على أساس شهري منذ ما يفوق العام. وما زالت السلطات الإماراتية مستمرة في الاستثمار بقطاعها النفطي من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية ترقبا لارتفاع الطلب. فقد أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» أنها بصدد مضاعفة طاقتها التكريرية ورفع إنتاج البتروكيماويات إلى ثلاثة أضعاف الحجم الحالي وذلك بحلول 2025.

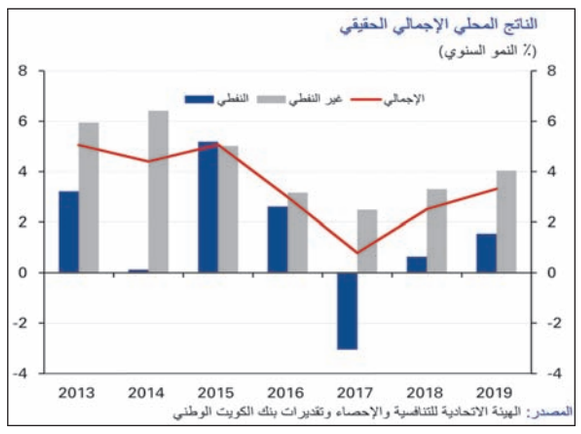

تعافي نمو النفطي إلى 1,5٪ في 2019

في الوقت نفسه، من المتوقع أن يحافظ النشاط غير النفطي على وتيرة نموه الجيدة ليرتفع بواقع 3,3٪ هذا العام من 2,5٪ في 2017 بدعم من الزيادات المتوقعة في قطاعي السياحة والبناء والتشييد، لاسيما في ظل قرب موعد انطلاق المعرض الدولي المزمع إقامته في دبي في 2020. إذ من المتوقع أن يسجل النمو غير النفطي مزيدا من الزخم في العام 2019 بواقع 4٪.

حزمة إصلاحات

كشفت السلطات الفيدرالية والهيئات الحكومية في دبي وأبوظبي في الأشهر الماضية عن سلسلة من الإجراءات التي من شأنها تحسين النمو. حيث قامت السلطات الفيدرالية بتوسيع حصة الاستثمار الأجنبي في المشاريع الاستثمارية المحلية خارج المناطق التجارية الحرة من 49٪ إلى 100٪.

وتعد هذه الخطوات جزءا من استراتيجية أشمل تهدف إلى منح الوافدين من المستثمرين والعمالة الماهرة (مثل الاختصاصيين في المجالات العلمية والتقنية والطبية والباحثين) تأشيرات صالحة للإقامة لمدة 10 سنوات. ويفترض أن تؤدي هذه القوانين والإصلاحات الجديدة إلى إنعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم سوق العقار المحلي والذي يعاني في الوقت الحاضر من بعض الضعف. كما وافقت السلطات الفيدرالية في أبوظبي في الوقت ذاته على حزمة من الإجراءات لإنعاش الاقتصاد بقيمة 50 مليار درهم (13,6 مليار دولار) من شأنها أن تسهل بيئة الأعمال في الإمارة وزيادة نمو التوظيف ورفع نشاط السياحة.

الرؤساء التنفيذيون متفائلون بالنمو العالمي؟

قال تقرير «كي بي ام جي» السنوي الرابع إن تفاؤل الرؤساء التنفيذيين على مستوى العالم تراجع، حيث توقع نصفهم تقريبا (55٪) نمو إيرادات حذرا في أعمالهم الخاصة، وذلك رغم تفاؤلهم النسبي بشأن الاقتصاد ككل وكذلك توقعاتهم العامة لبلدانهم. ويقول 52٪ من الرؤساء التنفيذيين إنهم بحاجة إلى تحقيق أهداف النمو قبل تعيين موظفين جدد.

وبحسب التقرير، يشعر الرؤساء التنفيذيون بالتفاؤل بشأن بيئة الاقتصاد الكلي، حيث تتملكهم الثقة في آفاق النمو العالمي ونمو القطاعات (67 و78٪ على التوالي)، كما انهم يشعرون بالثقة في نمو بلدانهم كل على حدة (74٪ لديهم الثقة على الرغم من أن هذه النسبة تقل بمقدار 3٪ عن عام 2017).

وعند حديثه إلى «كي بي ام جي» في إطار استطلاع الآراء، يرى الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة أجيليتي طارق سلطان أن الابتكارات الرقمية ستحول الأعمال خلال السنوات الثلاث المقبلة. وأضاف سلطان «في الأساس نتوقع أن نتحول إلى بيئة الأعمال الرقمية بالكامل، وسنقوم بتبني وتمكين بعض من هذه التقنيات الحديثة مثل نظام الانترنت المتكامل وقواعد البيانات المتسلسلة، والذكاء الاصطناعي وذلك لتحسين أعمالنا وإشراك شرائح جديدة من العملاء». ويرى التقرير أن الرؤساء التنفيذيين يعملون على دفع عجلة النمو على خلفية التحولات الديموغرافية المهمة، والتقلبات الجيوسياسية، والهجمات الإلكترونية التي تبدو حتمية في المستقبل.

جمعية المنقف التعاونية

إعلان موحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمعيات التعاونية

تعلن جمعية المنقف التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمعيات التعاونية بناء على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم الموافقة (905 . 883) لسنة 2018م والأنشطة كالتالي :-

م	النشاط	الموقع	الرقم الآلي	المساحة	القيمة الإيجارية
1	الزهور والنباتات	المنقف – ق4 – شارع فهد هملان الهملان – السوق المركزي محل رقم 37	20234947	29م2	290 د.ك
2	العطور	المنقف – ق4 – شارع فهد هملان الهملان – السوق المركزي محل رقم 27	20234787	36م2	360 د.ك

يطبق القرار الوزاري رقم (16) ت/لسنة 2016 بشأن ضوابط استغلال أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة الحركة التعاونية وذلك وفقا للشروط التالية :

1- تودع الطلبات بالصندوق مباشرة وبالظرف المغلق من قبل مقدمي الطلبات ويكتب على كل طلب اسم النشاط المطلوب استثمارة فقط دون الإشارة إلى أي بيانات اخرى بناء على القرار الوزاري رقم (16/ ت)/ 2016 الخاص بتنظيم طلبات الاستثمار .

2- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم وقدره (50) خمسون دينار كويتي غير قابل للاسترجاع وذلك اعتبارا من تاريخ النشر يوم الأحد الموافق 2018/07/01 وحتى نهاية دوام يوم الاثنين الموافق 2018/07/30 من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثالثة عصراً من الأحد إلى الخميس .

3- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (بمنطقة حولي / الدائري الرابع من يوم الأحد الموافق 2018/07/01 إلى يوم الاثنين الموافق 2018/07/30 خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتباراً من الساعة 9 صباحاً وحتى 3 عصراً.

4- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابيا خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لاتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد والا يعتبر طلبه لاغياً .

5- تطبق احكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بقانون رقم (118) لسنة 2013بشأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن .

6- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماما لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011م ولن يعتد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة :

- صورة البطاقة المدنية سارية لصاحب الاختصاص العمر لايقل عن (21) سنة ولايزيد عن (45) سنة عند التقديم .
- صورة من الرخصة التجارية سارية المفعول مطابقة للنشاط المطروح.
- صورة من اعتماد التوقيع على أن يتضمن توقيع المبادر صاحب الطلب .
- أن يقدم طالب الإستثمار إقرار وتعهد معتمد بعدم استفادته سابقا بمحل مستثمر في نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمعيات التعاونية .
- شهادة من الجمعية اذا كان مقدم الطلب مساهما بالجمعية او احد الوالدين والتي لاتقل مساهمتهم عن سنة ميلادية كاملة على أن يكون المتقدم مقيماً بنفس منطقة عمل الجمعية حسب البطاقة المدنية (صورة شهادة الميلاد اذا كانت المساهمة الام) على أن تتضمن تاريخ الإنتساب للجمعية ورقم المساهمة .
- شهادة بيان ملف أصلية موقعه ومختومة من هيئة القوى العاملة تفيد بأنه لايتجاوز عدد العمالة (25) عامل في جميع الرخص التي تدار من قبل صاحب العمل على الا يشمله العدد (لم يمضي عليها ثلاثة شهور).
- شهادة أصلية من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجلاً على الباب الخامس (لم يمضي عليها 3 شهور).
- صورة من شهادة لمن يهمه الأمر من لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعيات والإتحادات التعاونية لم يمضي عليها (6 شهور) .
- الوصل الأصلي الخاص بشراء كراسة الشروط .
- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعه ومختومة من قبل المستثمر.
- صورة من عقد التأسيس (وتعديلاته ان وجدت) تفيد بأن طالب الاستثمار وحصته بالشركة لاتقل عن (20%) من الشركة (لاصحاب الشركات فقط) وان يكون جميع الشركاء كويتين وأن يكون لديه حق الإدارة .
- التسجيل في كشف المتقدمين في اتحاد الجمعيات التعاونية الإستهلاكية (حولي – الدائري الرابع) مع ختم مدقق الطلبات على قائمة المستندات .

للاستعلام يرجى الإتصال على ت / 23710272 داخلي 101 / 102

والله ولي التوفيق ،،،

المدير المعين

الهيئة العامة للصناعة

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY INDUSTRY

إعـــلان

تعلن الهيئة العامة للصناعة للسادة الذين سبق وأن تقدموا بطلبات لتخصيص قسائم تخزين الصلبوخ ضرورة تعبئة النموذج الإلكتروني الخاص بطلب قسيمة تخزين صلبوخ في موقع الهيئة العامة للصناعة https.//www.pai.gov.kw/ خلال شهر من تاريخه وذلك باتباع الخطوات التالية:

1- الدخول لموقع الهيئة https.//www.pai.gov.kw/ .

2- الدخول إلى حساب صاحب العلاقة أو إنشاء حساب جديد.

3- تعبئة النموذج الخاص بطب قسيمة تخزين صلبوخ مع ضرورة الاطلاع على الالتزامات المقررة والواردة بالقرار الوزاري رقم 2018/8 في شأن قواعد وضوابط تخصيص قسائم تخزين الصلبوخ.

علماً بأن الهيئة العامة للصناعة تتعذر عن النظر في الطلبات المقدمة سابقاً والتي لا يقوم أصحابها بتعبئة النموذج الإلكتروني.